مجلة تطوير العلوم الاجتماعية	مجلد12 عدد2 / ديسمبر 2019	ISSN: 1112-9212 / EISSN 2602-5043
تاريخ الاستلام: 02/08/2019	تاريخ القبول:22/12/2019	تاريخ النشر: 31/12/2019

النظريات المفسرة للسلوك الإنحرافي والإجرامي – رؤية اجتماعية

Explainingtheories of delinquent and criminalbehavior - a social vision

المؤلف: أحمد فريجة ، إبراهيم هياق
جامعة بسكرة-الجزائر

ملخص:

إن ظاهرة السلوك الإجرامي و الإنحرافي كانت محل بحث،من منطلقات فكرية ونظرية مختلفة،لكل مفاهيمه ومصطلحاته،التي تسعى لفهم وتفسير الظاهرة،والبحث في سبل الحد منها.
وفي مقالنا هذه نسعى لتقديم رؤية سوسيولوجية،لظاهرة السلوك الانحرافيوالإجرامي،من خلال الاتجاه الاجتماعي،وما يتضمنه من أهم النظريات التي عالجت الظاهرة في بعدها السوسيولوجي.

الكلمات المفتاحية: الإنحراف ،الجريمة، السلوك الإنحرافي والإجرامي

Abstract:

The phenomenon of delinquent behavior and criminality has been the subject of research from different intellectual and theoretical bases, in terms of concepts and terminology, which seek to understand and interpret the phenomenon and look for ways to reduce it.

In this article, we seek to present a sociological vision of the delinquent and criminal behavior through the social trend and the most important theories that deal with the phenomenon in its sociological dimension.

Keywords: delinquency, criminality, delinquent and criminal behavior

1- مقدمة

تعد ظاهرة الجريمة من الظواهر المرتبطة بالمجتمعات الإنسانية فلا يخلو مجتمع منها سواء كان صغيرا أم كبيرا،قديما أم حديثا،متطورا أم متخلفا،فالجريمة نوع من الخروج عن قواعد السلوك الاجتماعي المتعارف عليه،يؤدي إلى إيذاء الشعور العام للمجتمع ويتسبب في مظاهر الغضب والسخط.

فالجريمة من الوقائع الاجتماعية التي تقع في مفترق الطرق بين مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية،حيث شكلت مدار اهتمام الباحثين في شتى أصناف هذه العلوم،كل حسب الوجهة التي يرى أن لها بالغ الأثر في توجيه السلوك الانحرافيوالإجرامي،سواء كانت بيولوجية أو اجتماعية أو نفسية أو قانونية،واقتصادية.....الخ.
حيث أن السلوك الإجرامي محصلة تفاعل مزيج من المركبات المرتبطة بحوامل البيئة الاجتماعية المتضمنة لعوامل التفاعل والتأثير المولدة للسلوك الإجرامي.مما دفعنا لطرح التساؤل الآتي:
ما هي أهم النظريات الاجتماعية المفسرة للسلوك الانحرافي والإجرامي؟ وكيف تناولت هذه الظاهرة السلوكية تحليلا وتفسيرا.
وقد تم ذلك من خلال التناول الآتي:

1- **الجانب المفاهيمي:**تقتضي الضرورة المنهجية تحديد المفاهيم المعتمدة في الدراسة والمتمثلة في :مفهوم الانحراف لغة واجتماعيا – مفهوم الجريمة اجتماعيا.

2- النظريات الاجتماعية المفسرة للسلوك الإجرامي:

2-1- نظرية التفكك الاجتماعي.

2-2-نظرية المحاكاة.
2-3-نظرة المخالطة الفارقة.
2-4-نظرية الوصم.

1- مفهوم الانحراف

حظي تحديد مفهوم الانحراف باهتمام كبير من قبل العلماء في مجالات عدة، مما نتج عنه العديد من التعاريف التي اختلفت من حيث الزاوية التي تناول منها العلماء والباحثون هذا الموضوع. إن الاختلاف في التوجهات من قبل العلماء في مجال تحديد مفهوم الانحراف قد يعود لتعدد أبعاده والعوامل التي أفرزته موضوعية كانت أم ذاتية.
إن التعاريف الآتي ذكرها هي نتاج جهود عدد من العلماء- على تنوع اختصاصاتهم- والذين حاولوا تحديد ماهية الانحراف، وتتألف هذه التعاريف من إسهامات عديدة، لذا تم ضبط مفهوم الانحراف في ضوء السياقات الآتية:

1-1: التعريف اللغوي للانحراف: لابد من الاستعانة بمراجع لغوية لتوضيح معنى الانحراف لغويا وذلك لكي يتم فهم أبعاده الاجتماعية والنفسية والقانونية.
جاء في معجم لسان العرب أن أصل كلمة حَرَفْ: وهو حَرَفْ عن الشيء وإنحرف وتحرّف وأحرورف: أي عدل عنه، وحُرِف: من الانحراف عن الشيء وهو الميل عنه.(ابن منظور،دت،ص49).
أما في (المنجد في اللغة والأعلام) فكان التعريف كالتالي:" حَرَف الشيء أماله، حَرَّف حرفا لعياله: أي كسب من هنا وهناك".(اليسوعي،1986،ص128)
في حين اعتبر البعض أن الانحراف تترجم إلى اللغة الفرنسية بكلمة "délinquance" أما في اللغة الإنجليزية فتترجم إلى كلمة "delinquency" وتعني لغة الفعل الإثم وهو الميل والعدوان والمجانية. (زهير الأعرجي، الانحراف الاجتماعي وأساليب العلاج. http //rafed.net).
هذا الشرح البسيط لمفهوم الانحراف لغويا، يسهل لاحقا الأخذ به في تفسير المعاجم الاجتماعية والنفسية و القانونية.
هذا عن تعريف الانحراف من الناحية اللغوية أما إذا وضع في جملة الأنساق المعرفية التي تداولته أمكن حصره في المفهومات التالية:

1-2:المفهوم الاجتماعي للانحراف: يقتضي ضبط مفهوم الانحراف في هذا السياق الاستناد إلى المقاربة الاجتماعية والتي يعتبر أصحابها الانحراف ظاهرة اجتماعية. من هذا المنطلق جاءت تعريفاتهم للانحراف على النحو الآتي:
الانحراف : هو ذلك " السلوك غير المتوافق مع السلوك الاجتماعي السوي.(محمد طلعت عيسوي وآخرون،دت،ص49)
لأنه بحسب "كوهين" "سلوك ينتهك القواعد المعيارية، التفاهم، أو توقعات الأنظمة الاجتماعية(cohenalbert,deviant benhavior,1977,vol :3.4,p148).
بهذا المعنى يعد السلوك الانحرافي خلخلة اجتماعية داخل إطار مجتمعي، من هنا وصفه بعضهم بـ " أنه السلوك الخارج عن المعايير الاجتماعية والثقافية التي يقرها النظام الاجتماعي أو التي تقرها جماعة ما (حمد زكي بدوي،1986،ص84).
في حين توسع "سامية محمد جابر" من دائرة الخارجين عن المعايير الاجتماعية لتتجاوز الفرد أو مؤسسة بوجه عام عندما عرفته بأنه "الخروج عن المعايير الاجتماعية أو الأهداف العليا في المجتمع سواء من جانب الأشخاص أو النظم الاجتماعية أو التنظيمات الاجتماعية. (سامية محمد جابر،1998،ص285).
وليس بعيدا عن التعريف السابق من حيث المعنى، لكن بتفصيل أكثر لمفهوم الانحراف ليشمل كل من الفعل والفاعل، حين عدَّه آخرون بـ "أنه الابتعاد عن المسار المحدد، أو هو انتهاك لقواعد ومعايير المجتمع، ووصمة تلتصق بالأفعال أو الأفراد المبتعدين عن طريق الجماعات المستقيمة داخل المجتمع، أو هو انتهاك للقواعد، التي تتميز بدرجة كافية من الخروج على حدود التسامح العام في المجتمع.(http //rafed.net.زهير الأعرجي، الانحراف الاجتماعي وأساليب العلاج)
لذا يمثل مفهوم الانحراف عند " أنطوني غدنز" "عدم الامتثال" أو "عدم الانصياع" لمجموعة المعايير المقبولة لدى قطاع مهم من الناس في الجماعة أو المجتمع"(أنطونيغدنز،كارين بيرد سال،2005 ،ص280).
وتأسيسا على ذلك يرى "جورج لندبرغ" أن السلوك الانحرافي هو سلوك يفشل في الامتثال لمستويات محددة، ونظرا لأهمية عدم الامتثال وخطورته فإنه يفسر في ضوء اصطلاحات الدرجة أي درجة انتشاره ودرجة خطورته، كما أن خروج الانحراف عن المعيار المعروف المقرر في المجتمع يفسر على ضوء كمية الانحراف التي يتسامح فيها والتي تختلف اختلافا كبيرا بين الثقافات المختلفة، ولذلك فإن تعريف السلوك الانحرافي لابد أن يدخل في اعتباره الحدود التسامحية في المجتمع والموقف الذي يحدث فيه الانحراف ".(محمد عاطف غيث،1991،ص 20).

أما إذا جاوز السلوك الانحرافي حدود التسامح المحددة ضمن القواعد الاجتماعية المتعارف عليها داخل المجتمع يصبح سلوكا مستهجنا اجتماعيا، في هذا المعنى يعرفه "أ.م.كلينارد" بأنه "السلوك الذي يجلب السخط الاجتماعي من لدن أفراد المجتمع لتحديه العرف والتقاليد الاجتماعية .(دينكن ميتشل،1981،ص74).
هذا التحدي قد يأخذ شكل التعارض بين الفرد والمجتمع والذي يمكن الوقوف عليه من خلال تعريف " سيللين " وآخرون حين اعتبروه " مجموعة من السلوك التي تناقض معايير السلوك أو توقعات المؤسسة .(دوني سزابو وآخرون،1988،ص90).
وبالنظر إلى أن السلوك الانحرافي سلوك تصادمي من الناحية المعيارية رد بعضهم ذلك لكونه " السلوك الذي لا يتماشى مع القيم والمقاييس والعادات والتقاليد الاجتماعية، التي يعتمدها المجتمع في تحديد سلوك أفراده.(دينكن ميتشل،1981،ص73)
وبناء على ذلك عد السلوك الانحرافي بأنه" ابتعاد عن المألوف، والصراع بين القيم والمعايير الاجتماعية بين الفرد والمجتمع الذي يعيش في إطاره .(فريدريك معتوق،1995،ص 111).
هذا الصراع الذي لا يمكن تفسيره إلا في ضوء تباين الخلفيات الثقافية المستنبتة للسلوك والمحددة له في هذا المجال يضبط "ستذرلاند" "sutherland" الذي أخذ من نظرية الصراع الثقافي التي قال بها "سيللين""Sellin"مبدأ الصراع بين معايير الثقافات المختلفة مفهوم الانحراف على النحو التالي: إذ يقول " إن الشخص يصبح جانحا عندما تطغى على تصرفاته المعايير الجانحة السائدة في جماعة انتمى إليها ضد المعايير المتكيفة التي تحكم المجتمع الكلي". (جليل وديع شكور،1998،ص27).
وما دام السلوك الانحرافي مؤشرا على الصراع الثقافي داخل المجتمع فقد يؤدي ذلك إلى عدم تجانسه وترجمة لهذا المعنى يعرفه "إيريك جود" "Erik Goode" بأنه السلوك الذي يسبب إزعاجا للمجتمع، ويتبعه حالة من عدم الاتفاق الاجتماعي" (سحر عبد الغني،2007،ص56).
وبالتالي قد يمهد هذا السلوك لاختلال وظائف المجتمع مما جعل البعض يعرفونه "بأنه مجموعة من السلوك التي تهدد توازن النظام، أو بعبارة "ميرتون"Merton"يصبح مضطرب الوظائف"(دوني سزابو وآخرون،1988،ص90).
وعليه فهو "سلوك غالبا ما يجلب انتباه الرقابة الاجتماعية على سلوك يقتضي اتخاذ موقف نحوه" (دوني سزابو وآخرون،1988،ص92).
تجدر الإشارة أنه بالنظر إلى ارتباط مفهوم السلوك الانحرافي ببعض المفاهيم الشبيهة له لا بأس أن نستعرض في هذا المجال أحد المفاهيم الأكثر التصاقا به من الناحية المفهومية ألا وهو مفهوم – الجريمة لغرض ضبطه من جوانبه الاجتماعية ليتسنى بعد ذلك الوقوف على نقاط التقاطع بينه وبين مفهوم الانحراف أملا في فهم أكثر شمولية وإحاطة بأبعاد الظاهرة، لذلك جاء تناول مفهوم الجريمة كالآتي:

1-3- المفهوم الاجتماعي للجريمة:

لقد طرح أنصار هذا الاتجاه عدة تعريفات للجريمة نبدأها بتعريف "دوركايمDurkhiem" مفاده أن الجريمة هي " كل فعل أو امتناع (عن فعل) يتعارض مع القيم والأفكار التي استقرت في وجدان الجماعة" (عبد الرحمن محمد أبو توتة،1998،ص41).
وعرفها آخرون بأنها "كل فعل يقدم الشخص على ارتكابه بدوافع فردية خالصة تقلق حياة الجماعة وتتعارض مع المستوى الخلقي السائد لديها في لحظة من الزمن معينة" (السيد رمضان،2003،ص12).
ومن التعاريف العامة التي يأخذ بها علماء الاجتماع اليوم هو أن الجريمة " خروج عن المبادئ وقواعد السلوك التي يحددها و يرسمها المجتمع لأفراده" (جليل وديع شكور،1997،ص ص 21،22).
ولعل أكثر التعريفات عمومية في هذا الشأن ذلك الذي يصف الجريمة بأنها " كل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة، أو بأنها انتهاك لأي قاعدة من قواعد السلوك مهما تكن هذه القاعدة" (عبد الرحمن محمد أبو توتة،1998،ص42)

2- النظريات الاجتماعية المفسرة للسلوك الإجرامي والانحرافي

ينطلق هذا الاتجاه في تفسير علة الجريمة والجُناح من البيئة الاجتماعية بمفهومها الواسع أي الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد بكل ما يحوي من عوامل مؤثرة سواء كانت اجتماعية أم نفسية أم اقتصادية.
كما يمثل الاتجاه الاجتماعي محاولة علمية منهجية لربط السلوك الإجرامي أو المنحرف بأرضية اجتماعية واسعة تضم مجموعة من العوامل والمواقف الثقافية والاجتماعية التي يمكن أن تكون مسؤولة عن تكوين وتطوير بعض الأنماط السلوكية الإجرامية والجانحة.
إضافة إلى ذلك قد تكون نظريات الاتجاه الاجتماعي من أوسع نظريات الجريمة والانحراف انتشارا، وأكثرها عمومية، حيث تقوم على افتراضات متعددة، إلا أنها جميعا تفترض أن شروط الانحراف وظروفه الأساسية، توجد

في البيئة الاجتماعية، باعتبار أن أساس وجهة النظر الاجتماعية لأي سلوك هو المجتمع من حيث بنائه ونظمه الاجتماعية، وما تقدمه هذه النظم لأفراده من وظائف مختلفة.
والنظريات التي تتبنى تفسير السلوك الإجرامي أو المنحرف من الناحية الاجتماعية كثيرة ومتعددة، كما أن كل نظرية من هذه النظريات تحاول أن ترجع السبب في ذلك إلى عامل واحد أو أكثر من العوامل الاجتماعية المختلفة، وقد تم التركيز على أهم النظريات التي تتجلى في: التفكك الاجتماعي، المحاكاة، المخالطة الفارقة، الوصم.

2-1: نظرية التفكك الاجتماعي

التفكك الاجتماعي مصطلح شاع استخدامه في كتابات علماء الاجتماع للدلالة على مفهوم عام يشمل كافة مظاهر سوء التنظيم في المجتمع من الناحيتين العضوية والثقافية، وقد يراد به أحيانا عدم التوافق أو عدم التكيف بوجه عام أو عدم الانسجام أو الصراع أو فقدان الشعور الجمعي أو حالة التغيير الاجتماعي أو عدم التناسق أو التوازن بين أجزاء ثقافة المجتمع" (عبد الرحمن محمد أبو توتة،2007،ص112).
أما "م.أليوت" يعرف التفكك الاجتماعي بأنه " أي اضطراب، أو انشقاق أو صداع، أو افتقار إلى الإجماع، يحدث في نطاق جماعة من الجماعات أو في مجتمع ما، ويؤثر على العادات الاجتماعية السلوكية المقررة، أو على النظم الاجتماعية، أو على الضوابط الاجتماعية، بصورة تجعل من المستحيل أن يتحقق لهذه الأمور أداء وظيفيا منسجما نسبيا، دون حدوث تلاؤم له دلالاته" (محمد سلامة محمد غباري،2005،ص116).
في حين يعرفه "ميشال مان" : بأنه مصطلح يشير إلى " جملة من الاضطرابات التي تصيب النمط والنظام والتقليد بالمجتمع وهي مقترنة بالتغير الاجتماعي، وهي من جهة أخرى تؤثر على الضبط الاجتماعي بالمجتمع"(ميشال مان،1994،ص ص 661،662).
فمحور التفكك هو اضطراب في التنظيم وقصور في الأداء الوظيفي، وأبعاده الثلاثة: الأنماط المقررة للسلوك الاجتماعي، النظم الاجتماعية، الضوابط الاجتماعية. حيث يشير التفكك الاجتماعي إلى ظواهر اجتماعية وثقافية عديدة، فهو يشير إلى تناقض وصراع المعايير الثقافية، وإلى ضعف أثر قواعد السلوك ومعاييره، والى صراع الأدوار الاجتماعية، والى انعدام الالتقاء بين الوسائل التي يجيزها المجتمع مع غايات الثقافة فيه، والى انهيار الجماعات وسوء أدائها لوظائفها.(سحر عبد الغني،2007،ص106)
وللتفكك الاجتماعي أشكال عدة منها:
1 – فشل مؤسسات المجتمع في تعزيز علاقاتها ببعضها البعض مما يعوق تحقيقها لأهدافها، ويرجع البعض هذه المشكلة إلى حالة عدم تماسك مكونات المؤسسة الواحدة بالمجتمع، وهناك من يرى أن مرد هذه المشكلة للأفراد الذين يقومون بتأدية وظائف هذه المؤسسات أو تلك.
2– ضعف العلاقات التي تربط الأفراد ببعضهم البعض، مما يؤدي إلى انتشار الفردية بينهم.
3– فشل المجتمع في تعديل أو تجديد المعايير الاجتماعية الموجهة للسلوك في ظل التغير الاجتماعي السريع.
4– فشل المعايير الاجتماعية في تيسير الطرق المشروعة للأفراد ليحققوا أهدافهم.(معن خليل عمر،1998،ص ص 128،129).
لكن الإفصاح عن أثر التفكك الاجتماعي في أحداث الظاهرة الإجرامية إنما يعود الفضل فيه للباحث الأمريكي " دورثنسيللين" عندما قارن بين المجتمعات المختلفة من ناحية وبين مراحل حياة الفرد في المجتمع الواحد من ناحية أخرى، فأوضح أن المجتمعات الريفية أو التقليدية تتسم بالانسجام والتضامن في ظروفها وفي مطالب احتياجات أفرادها فلا يشعر الفرد بالعزلة أو بعدم الاطمئنان أو الاستقرار، بل يحس في داخلها بالأمن والانسجام في علاقته بالآخرين، مما يجعل سلوكه متفقا مع المعايير السائدة في المجتمع، وهذا يعني أن الفرد في مثل هذه المجتمعات لا يجد نفسه في حالة أو في ظرف يدفعه إلى الخروج على قيم الجماعة وثقافتها ونظامها النافذ، ولا ريب في أن ارتباط الفرد بقيم ونظام مجتمعه يعد ضابطا ذاتيا يقيه من الوقوع في الجريمة والانحراف. وعلى خلاف ذلك يفتقر المجتمع الحضري إلى التكافل بين أفراده بسبب اتساع رقعته وتعدد الجماعات والثقافات وكثرة المعايير السائدة فيه وتناقضها في كثير من الأحيان، مما يجعل الفرد غير قادر على التكيف مع الوسط الذي يعيش فيه، وبالتالي يحس في ذلك الوسط بالعزلة وعدم الاستقرار مما يدفعه إلى الوقوع في الجريمة والانحراف."(عبد الرحمن محمد أبو توتة،2007،ص ص 112-113).
أما " شوshow " فيرى أن التفكك الاجتماعي ينشأ من خلال التغير السريع، وغزو المناطق بالمنشآت الصناعية والتجارية، واختلاط كثير من المعايير المتعارضة، حتى تؤدي إلى تفكك المجتمع المحلي، وضعف رقابته على أعضائه، ومن ثم ينعدم تكامل النظم الاجتماعية، ويرى أنه تحت هذه الظروف تصبح الأنماط الجانحة شائعة، وتنتقل في حرية حتى تصبح في الواقع الثقافة السائدة في المناطق التي يرتفع فيها الجُناح، وهنا يتعلم الصغار الذين ينشئون في مثل هذه المناطق الأنماط الجانحة على أنها الطريقة الطبيعية للسلوك. فمناطق التفكك الاجتماعي تتميز بالفقر والجهل والمرض، وذات طابع انحرافي كبير، ترتفع بها معدلات شرب الخمر وتعاطي المخدرات والبغاء بصورة واضحة. .(سحر عبد الغني،2007،ص110).

بينما يرى" برجس" أن عوامل التغير السكاني والظروف السكنية والفقر والمواليد الأجانب والسل وجرائم البالغين والاضطرابات العقلية، كلها ترتبط ارتباطا كبيرا بالجريمة، كما أنها ترتبط أشد الارتباط فيما بينها، وهذا ما يوحى بأن هذه العوامل كلها ما هي إلا مظاهر لعامل أساسي واحد هو التفكك الاجتماعي أو قصور الجهد المحلي في مواجهة هذه المشكلات.(محمد سلامة محمد غباري،2005،ص117).

خلاصة القول عند هذه النظرية أن السلوك الإجرامي والانحرافي مرده ما ينتاب المجتمع المعاصر من تفكك نتيجة ما أصاب الحياة العصرية من تعقيد.

لقد ألقت هذه النظرية الضوء على حالة مهمة من الناحية الاجتماعية، فمتغير التفكك الاجتماعي كما اتضح من التحليل السابق، ليس متغيرا أحاديا الجانب أو بسيط فهو ظاهرة اجتماعية تحوي العديد من المتغيرات الفرعية كالتغير في النسق القيمي والتدرج الاجتماعي وعلاقته المؤسسات بالمجتمع والعلاقات بين الأفراد والمؤسسات، بل وأكثر من ذلك أن له بعده النفسي.

رغم ذلك لم تسلم هذه النظرية من النقد، فقد أشار البعض أنه غالبا ما ينظر إلى التفكك كشيء سيئ وفي هذا تورط في حكم من أحكام القيمة، فبعض الجماعات الجانحة بها من التنظيم، ما يفوق ذلك الموجود في المجتمع الأكبر، ومن الخطأ أن يطلق عليها صفة التفكك، كما أنه يكفي لدحض الجانب المطلق في هذا التفسير الذي يحصر ظاهرة الجريمة والانحراف بين قلة من الأفراد دون سواهم من الأغلبية رغم تأثر الجميع بعامل التفكك الاجتماعي، والواقع أن هذا التغيير يسهم بقدر أو بآخر إلى جانب عوامل أخرى ذاتية وموضوعية في دفع بعض الأفراد إلى الجريمة والانحراف.

2-2: نظرية المحاكاة

يعد عالم الاجتماع الفرنسي "جبريل تاردGabriel tarde " 1843-1904 من أبرز علماء الاجتماع الذين بحثوا في أسباب الجريمة والانحراف وفق رؤية سوسيولوجية أعطت بعد مهما للبحوث ذات الصلة بهذا المجال منذ بداية القرن الماضي.

لقد عاصر " تارد" فترة ظهور وانتشار المدرسة الوضعية الإيطالية التي ردت السلوك الإجرامي إلى التكوين البيولوجي الموروث، إلا أنه رفض ما انتهت إليه هذه المدرسة، وعزا الجريمة والسلوك الجانح إلى البيئة الاجتماعية.(عبد الرحمن محمد أبو توتة،2007،ص 116).فالإنسان في نظره لا يولد مجرما بل يتأثر بتصرفات الآخرين ويرتكب الجريمة بإيحاء منهم وتقليد لهم، وأن أنماط تعلم الجريمة والجنوح تماثل إلى حد كبير أنماط التعليم في أية مهنة أخرى.(عبد الفتاح محمد دويدار، مايسة احمد النيال،2005،ص161).

وبذلك يكون " تارد" قد انطلق من الافتراض ذاته الذي انطلق منه " دوركايم "، فالجريمة في اعتقاده حقيقة اجتماعية وظاهرة سادت في كافة المجتمعات. وتفسير ذالك في نظره أن الإنسان جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي يعيش فيه، وهو في ظل ذلك المجتمع يتأثر حتى في سلوكه بالعوامل السائدة فيه. أما عن الكيفية التي يتحول فيها الشخص إلى مجرم أو جانح فقد ردها " تارد" إلى ما أسماه بقانون التقليد.

وفي معرض بيان فحوى هذا القانون ذكر " تارد" بأن الإنسان ليس علة تتحرك ميكانيكيا بفعل عناصر التكوين وإنما هو أيضا كائن اجتماعي يخضع في سلوكه ونمط حياته لقوانين المجتمع وأعرافه وتقاليده لذلك أن الجريمة والجُناح في اعتقاده كظاهرتين في حياة المجتمع والأفراد إنما تنشأن وتنشران في الوسط الاجتماعي بفعل التقليد شأنهما في ذلك شأن كافة الظواهر الاجتماعية الأخرى.

وتتم عملية التقليد عن طريق الاتصال المباشر أو غير المباشر بين طائفتين من الأشخاص إحداهما منشئة والأخرى مقلدة. والسلوك الإجرامي والجانح على السواء طبقا لهذا الطرح لا يشكلان نمطا سلوكيا موروثا، وإنما يتم اكتسابهما عن طريق التقليد.(عبد الرحمن محمد أبو توتة،2007،ص 116).

والتقليد بحسب " تارد " يخضع لقوانين هي:

أولها: أنه يتم من أعلى إلى أسفل، أي أن المنتمين إلى الطبقات الدنيا يقلدون المنتمين إلى الطبقات الأعلى في الرتبة الاجتماعية، كما أن الصغار يقلدون الكبار، والمتخلفون يسعون إلى تقليد المتحضرين.

ثانيها: تأثر قوة التقليد بقوة الصلة التي تربط المُقلِد بالمقلَد، فالعلاقة طردية بينهما هكذا يمكن القول: إن التقليد يزيد في المجتمعات الريفية ذات العلاقات الأولية أو الوجهية وتقل في المجتمعات المناظرة ذات التباين التكاملي هذا ويحسب على النظرية قدرتها على تفسير كافة أشكال الإجرام وفي عامة المجتمعات.

ثالثها: إن أنماط السلوك تتداخل وتتطور، كذلك الحال في الجريمة فالمبتدأ فيها هو أسلوب القيام بها وليس الجريمة في حد ذاتها، فالقتل، مثلا كان يرتكب بالسكين أو السيف أو السم وبتطور المجتمعات استحدثت أنواع أخرى منه فأصبح يقام به عن طريق الأسلحة النارية بل أحيانا بحقن المجني عليه بكمية كبيرة من المخدرات أو غير ذلك.(فرج صالح الهريش،1999،ص ص 333-334).

وخلاصة الرأي لدى " تارد " أن الجريمة والجناح يمثلان حقيقة اجتماعية يفرضها واقع التجمع البشري من جانب، ونمط سلوك مكتسب يتعلمه الفرد عن طريق التقليد أسوة بالأنماط السلوكية الأخرى(عبد الرحمن محمد أبو توتة،2007،ص 117).

من جانب آخر، وطبقا لذلك فإن كل سلوك إنساني ينتقل عن طريق التقليد...بصرف النظر عن جنسه محمودا كان أو مذموما لأن التقليد في نظره قانون عام يتناول اللغات، والهوايات، والأفكار والخبرات، والمنجزات العلمية والفنية وسواها، ويدخل في ذلك صور السلوك الإجرامي المتنوعة.(عبد الرحمن بن سعد عبد الرحمن آل سعود،1998،ص38).

لا يمكن إنكار ما للتقليد من دور في اكتساب الأنماط السلوكية السوية منها وغير السوية، والدليل على ذلك أن شواهد الواقع تؤكد أن الأسر المفككة والمشهود لها بالإجرام والتي تنتشر في وسطها الثقافة السفلية التي تمجد الجريمة ولا تنهي عنها ترتفع عندها نسبة إعداد الجانحين مقارنة بغيرها.

لكن هذا القول لا يعني أن الجريمة والجناح تحدثان نتيجة التقليد بشكل مطلق بل الصحيح أنهما يقعان كمحصلة لتأثير جملة من العوامل من بينها التقليد.

على كل فقد بالغ " تارد " في تقدير أهمية المحاكاة كعامل يؤدي إلى ارتكاب الجريمة، كما أن نظريته تفتقر إلى تفسير السبب الذي يجعل أغلبية الناس لا تستسلم لهذا الإيحاء والتقليد. أخيرا أنه إذا كانت هذه النظرية فقد تضاءلت أهميتها العلمية اليوم، فإن ما يحسب لها أنها قد كشفت النقاب عن أثر عامل التقليد في اكتساب الأنماط السلوكية مما مهد الطريق لظهور نظريات أخرى أكثر عمقا ونضجا في التحليل كنظرية المخالطة الفارقة.

2-3: نظرية المخالطة الفارقة

هي نظريـة في علم الجريمة والانحـراف ازدهـرت على أيـدي "ادوين سذرلاند(sutherlande)إبان عقد الثلاثينيات من القرن الماضي، كرد فعل على هيمنة المداخل التي كانت تأخذ بتعدد العوامل في تفسير الجريمة وتعليلها، فقد كان " سذرلاند " على النقيض من أولئك الذين قدموا قائمة طويلة بالأسباب التي من المحتمل أن تسهم في خلق الجريمة، ولذلك عمد إلى صياغة وتأسيس نظرية سوسيولوجية متكاملة تؤكد أن الجريمة هي في الأساس ظاهرة يمكن تعلمها بالاكتساب (آمال عبد الحميد و آخرون ،2000،ص513).

وحاول "سذرلاند" من خلال كتابه واسع التأثير "مبادئ علم الإجرام" الذي نشره عام 1939 أن يعطي تحليلا للعملية التي يصبح الشخص من خلالها منحرفا.

فالفرد الواحد قد يعبر عن اتجاهات مختلفة من حيث التحبيذ أو المعارضة للسلوك المنحرف باختلاف الأوقات واختلاف المواقف. وقد سمى "سذرلاند" هذه العملية بالمخالطة الفارقة، نظرا لأن ما يكتسب في عملية المخالطة بالأنماط السلوكية المنحرفة، يختلف عما يكتسب في عملية المخالطة بالأنماط السلوكية المضادة للانحراف، ويؤكد "سذرلاند" على أن الأفراد يصبحون منحرفين بسبب تعرضهم للأنماط السلوكية المنحرفة، وأيضا بسبب عزلتهم عن الأنماط السلوكية المضادة للسلوك المنحرف.

ولا تعني المخالطة الفارقة أن السلوك الجانح والإجرامي، يحدث بسبب الصحبة السيئة، ففهمها على هذا الأساس يعتبر تبسيطا مخلا جدا لها، فالمخالطة الفارقة تعني نسبة الاختلاط أو التعرض لكل من الأنماط السلوكية الإجرامية والأنماط السلوكية غير الإجرامية.(سحر عبد الغني،ص ص 129-130).

ويقيم " سذرلاند " نظريته على مجموعة قواعد أو مبادئ أساسية هي:

1– يُكتسب السلوك الإجرامي عن طريق التعلم، فهو ليس سلوكا فطريا، ومعنى ذلك أن الشخص الذي لم يتدرب على الجريمة لا يمكن أن يرتكب فعلا إجراميا.

2– يكتسب السلوك الإجرامي عن طريق التعلم المتصل بأشخاص آخرين تربطهم بالشخص "عملية " اتصال مباشر، تتميز بأنها لفظية. في معظم جوانبها، في نفس الوقت الذي تنطوي فيه على " الاتصال عن طريق الإشارة ".

3- يحدث الجزء الأكبر من عملية تعلم السلوك الإجرامي داخل جماعات يرتبط أعضاؤها بعلاقات شخصية قائمة على المودة . ومعنى ذلك أن هيئات الاتصال غير الشخصية، كالصحافة والسينما، لا تلعب دورا هاما في خلق السلوك الإجرامي.(سامية محمد جابر ،2004، ص 126).

4 – تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي شيئين محوريين هما:

أ– الوسائل الفنية لارتكاب الجريمة.

ب – توجيه محدد للدوافع، والحوافز، والمبررات، والاتجاهات.

5– يكتسب التوجيه المحدد للدوافع والحوافز، من تعريفات القواعد القانونية باعتبارها ملائمة أو غير ملائمة.

6– يصبح الشخص منحرفا بسبب توصله إلى مجموعة تحديدات أو تعريفات تجعل مخالفة القانون مسألة ملائمة، وهي تفوق التحديدات والتعريفات الأخرى التي تجعل مخالفة القانون مسالة غير ملائمة. وهذا هو مبدأ " الارتباط

المتمايز " الذي يشير إلى الارتباطات الإجرامية وغير الإجرامية في نفس الوقت، فعندما يصبح الشخص مجرما، يكون ذلك راجعا إلى اتصالاته بالنماذج الإجرامية، وعزلته عن النماذج غير الإجرامية.
7– يمكن للارتباطات المتمايزة أن تتفاوت من حيث التكرار والأولية، والكثافة، وهذا يعني أن الارتباطات بالسلوك الإجرامي وبالسلوك غير الإجرامي تتفاوت في هذه النواحي.
8– تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي عن طريق الارتباط بنماذج إجرامية وغير إجرامية، جميع الميكانيزمات التي توجد في أي نوع آخر من التعلم، وإذن فتعلم السلوك الإجرامي ليس قاصرا على عملية واحدة هي التقليد كما ترى بعض وجهات النظر الأخرى.
9– إذا كان السلوك الإجرامي يمثل تعبيرا عن حاجات وقيم عامة، فإنه لا يمكن تفسيره من خلالها، لأن السلوك غير الإجرامي هو تعبير عن نفس هذه الحاجات والقيم ولذلك فإن المحاولات التي بذلت من جانب معظم الباحثين لتفسير السلوك الإجرامي عن طريق اللجوء إلى الدوافع والقيم العامة والمبادئ الشائعة كمبدأ السعادة، والحصول على مكانة اجتماعية، ودوافع الحصول على المال، والإحباط، يجب النظر إليها باعتبارها خاطئة ولا معنى لها طالما أنها تفسر السلوك القانوني بنفس الأسلوب الذي تفسر به السلوك الإجرامي.(سامية محمد جابر ،2004، ص 126).
تعتبر هذه النظرية " المخالطة الفارقة " بحق من النظريات الرائدة في تفسير السلوك الإجرامي والمنحرف كما أنها قامت على مجموعة من الفرضيات المترابطة بالإضافة إلى اتفاق ما ورد فيها مع نتائج كثير من الدراسات الحديثة التي أجريت في مجال الجريمة والانحراف؛ إلا أنه أخذ عليها عجزها عن تفسير تفاوت الاستجابة بين شخص وآخر من المخالطين للعناصر الإجرامية فينحرف بعضهم بينما لا ينحرف الكثير منهم، كما أنها عجزت عن تفسير بعض أنواع السلوك الإجرامي، والتي يكون فيها للانفعال والمصادفة دورا أساسيا، كذلك لم تشر النظرية إلى الإرادة الحرة للفرد، واعتبرته عاجزا على التحكم في أفعاله، كما أن هذه النظرية توقفت عند حد القول بأن الاختلاط بالمجرمين يقود إلى الجريمة ، ولم تحفل بدارسة العوامل التي تدفع الشخص إلى الاختلاط بالمجرمين ثم هناك عدد من المتغيرات في النظرية يصعب قياسها علميا مثل التكرار، والأولية، والاستمرار، والمخالطة.

2-4: نظرية الوصم

من النظريات الاجتماعية التي تربط الانحراف الإجرامي بالنظام الاجتماعي ككل نظرية الوصم، والتي ترى أن الطريقة التي يتعامل بها المجتمع مع الفرد هي التي تؤدي إلى استمراره في ذلك السلوك المنحرف، وما ذلك الانحراف إلا نتيجة تفاعلية بين فعل الفرد المنحرف، وردود أفعال المجتمع اتجاهه، وبتناميها في عملية تصاعدية تصل في النهاية إلى استقرار المنحرف على ذلك السلوك المنحرف، ثم وصمه بالانحراف.
وتقوم نظرية الوصم على فرضيتين أساسيتين هما:
1– أن الانحراف لا يقوم على نوعية الفعل وماهيته بقدر ما يقوم على نتيجة ما يوصف به الفاعل من قبل المجتمع.
2- أن الانحراف عملية اجتماعية تقوم بين طرفين: الفعل الانحرافي، وردة فعل المجتمع تجاه ذلك الفعل الانحرافي ووصمه بالانحراف من جانب آخر.(إبراهيم الطخيسي،1986،ص98).
وهناك العديد من العلماء الذين أسهموا في التأسيس لهذه النظرية وتطويرها، إلا أننا سوف نقتصر هنا – على سبيل المثال لا الحصر – على مساهمات كل من " فرانك تاننبوم" و"ادوين ليمارت " و " هوارد بيكر " .

2-4-1: فرانك تاننبوم – Frank Tannenbaum

ترجع أصول هذه النظرية إلى الأفكار التي طرحها عالم الجريمة الأمريكي " فرانك تاننبوم " الذي حاول أن يوسع من القوة التفسيرية للنظريات المفسرة للجريمة ولكن بشكل جديد، إذ ركز على العمليات الاجتماعية التي تحدث وذلك بعد أن يتم الحكم على الشخص بأنه منحرف، وقد سمي هذه العمليات تهويل الشر، حيث اعتقد أن المجرمين غير مختلفين أساسا عن غير المجرمين، وذلك كما رأت التفسيرات المختلفة السابقة، ولكن أفعال أو سلوكات بعض الناس يتم التركيز عليها ولفت الأنظار إليها، بينما يتم تجاهل سلوكات الآخرين، فالانحراف هو صراع بين الجماعة والمجتمع بشكل عام، والفقرة التالية توضح نظرية " فرانك تاننبوم" حيث يقول: "هناك تغير تدريجي من تعريف فعل معين على أنه شر إلى تعريف الشخص نفسه على أنه شر، وبالتالي فإن جميع أفعاله تصبح مريبة ومشكوكا بها، ومن وجهة نظر المجتمع، فالفرد عادة ما يقوم بأشياء معينة يصبح شخصا سيئا وغير مرغوب فيه، ومن وجهة نظر الشخص، سوف يحدث التغير نفسه فاليافع المنحرف يصبح شريرا لأنه لا يعتقد بأنه صالح" (عايد عواد الوريكات،2008،ص ص 193-194).
إن تهويل الشر من المصطلحات الرئيسية في نظرية الوصم وهو مرتبط بالنسبية القانونية، فالأفعال ليست كما يقول في كونها جيدة وسيئة، فهناك تفاوت كبير ودرجات متباينة، ولكن المهم هو الوصم والذي يقوم المجتمع بلصقه بالشخص المرتكب واقعيا أو افتراضيا للسلوك المنحرف.
وهنا الوصم يعرف بالشخص كقولك هذا " سارق " أو " قاتل "، أي أنه منحرف ومجرم، وهذا الوصف سوف يغير من نظرة الشخص لذاته ونظرة الآخرين له، فالآخرون يتعاملون مع معنى الوصم " السارق " " القاتل " وليس مع

الشخص بحد ذاته، وبالتالي فإن هذه العمليات –الوصم- للأفراد كمنحرفين ومجرمين تساعد في خلق الجريمة والانحراف(عايد عواد الوريكات،2008،ص ص 193-194). وهذا يعني أن الوصم هو سبب الجريمة والانحراف.

2-4-2: ادوين ليمارتEdwin Lemert

ومن أبرز الباحثين كذلك الذين اهتموا ببيان دلالة الوصم في مجال جناح الأحداث "ادوين ليمارت" الذي وصف الجناح بأنه محصلة صراع ثقافي تظهر آثاره في التنظيم الاجتماعي القائم في مجتمع من المجتمعات، وتقوم عملية الوصم في نظره على عنصرين يتمثل الأول في ما يسمى بالمفاضلة أو التمييز الذي يتم من خلاله إدراج الموصوم في فئة منفصلة عن المجموع الكلي لأفراد المجتمع من غير الموصومين، ويتمثل الثاني في إطلاق النعت أو الصفة التي تؤدي إلى إحداث تحول في شعور الفرد ذاته أو تقييمه لذاته، أي أن هذا الوصم هو الخطوة الأولى في سير عملية تكوين الشخصية الإجرامية أو الجانحة، وبتكرار الفعل من قبل الموصوم يزداد الوصم شدة من جانب الجماعة، ويزداد الإحساس بالذاتية والإحباط والرفض من طرف الموصوم حتى يتعمق لديه الشعور بأنه لم يعد ينتمي إلى المجتمع، بل صار ولاءه وارتباطه للفئة التي صنف من ضمن أفرادها أي الجماعة السفلة. (عبد الرحمن محمد أبو توتة،2007،ص 122).

كما ميز "ادوين ليمارت" بين نوعين من الانحراف أحدهما أولي وهو الذي يأتيه الفرد مكرها وهو عالم بانحرافه ويشعر بالخوف والتردد، ثم يتطور الأمر إلى مستوى الانحراف الثانوي حيث يتلاشى الخوف تدريجيا ويصبح الفرد مدركا لنوعية الفعل الذي يقوم به وردة فعل المجتمع تجاهه، ويأتي هذا مع تكرار الانحراف واكتساب الخبرة منه إلى درجة الاحتراف وهذا هو النوع الخطير من أنواع الانحراف. (صالح بن محمد آل رفيع،2003،ص ص 61-62).

وقد وضع "ادوين ليمارت" عددا من المراحل لتبلور الجنوح واكتماله وذلك على النحو الآتي:

1– مرحلة الانحراف المبدئي، وهو أول سلوك يصدر عن الفرد كبادرة لاختبار رد فعل المجتمع إزاءه.

2– مرحلة قيام ردود فعل المجتمع التي تأخذ شكل عقوبات اجتماعية معينة.

3– مرحلة تكرار الانحراف الأول وزيادة نسبته أو كميته.

4– مرحلة قيام ردود فعل اجتماعية أكثر عنفا وأشد قسوة وقيام رفض اجتماعي للسلوك.

5- مرحلة ازدياد الانحراف بحيث يصاحبه شعور بالعداء لمصدر هذا الرفض والعقاب.

6– مرحلة قيام المجتمع باتخاذ ردود فعل رسمية تأخذ شكل وصم المنحرف بوصمة الانحراف والإجرام.

7– مرحلة زيادة الانحراف للرد المباشر على موقف المجتمع نحو الفرد المنحرف ومواجهة وصمة المجتمع بالجريمة.

8- المرحلة الأخيرة وهي المرحلة التي يقبل المنحرف بمركزه الاجتماعي الجديد كشخص مجرم ومنحرف ومحاولة هذا الرد التوافق مع شخصيته ودوره الجديد كشخص منبوذ من مجتمعه. (عبد الرحمن محمد أبو توتة،2007،ص 122-123)

2-4-3: هوارد بيكر Howard Becker

يعد " بيكر " من أكثر علماء نظرية الوصم شهرة نظرا لإسهاماته المعتبرة في تطوير القواعد الأساسية للطرح الاجتماعي للانحراف، وتأكيده على الموقف الاجتماعي في تفسير الانحراف الذي يتم من خلاله وصم المنحرف من قبل الجماعة التي يتفاعل معها، من آثاره في هذا الشأن كتابته لمقالته الشهيرة "مستخدم الماريجوانا" والتي ظهرت لأول مرة سنة 1953 ثم تلتها في سنة 1963 مجموعة من الأبحاث والتي تم جمعها في كتاب بعنوان" الهامشيون: دراسات في علم اجتماع الانحراف "وهي حول مستخدمي الماريجوانا وردود أفعال المجتمع نحوهم(عايد عواد الوريكات،2008،ص 194). حيث انتقد عن طريق تلك الأبحاث كثير من علماء الاجتماع الذين سبقوه، في أنهم لم يشككوا في صفة " انحرافي" التي تطلق على السلوك بل كانوا ينظرون إليها "كمعطى" وبذلك يوافقون مسبقا على قيم الجماعة التي صنعت الحكم وانطلاقا من هذا النقد، قام " بيكر" بتعريف الانحراف، والمنحرفين، فذهب إلى " أن الجماعات الاجتماعية تخلق الانحراف بواسطة صنع القواعد التي يمثل خرقها أو انتهاكها، انحرافا، وعند تطبيق هذه القواعد على من ينتهكونها أو يخرقونها، يصبح من الممكن إطلاق مصطلح "خارجون" عليهم، ولذلك فالانحراف لا يعتبر خاصية لفعل يقوم به شخص، وإنما هو نتيجة تطبيق مجموعة قواعد وجزاءات، على شخص "مذنب" والمنحرف هو الشخص الذي طبقت عليه هذه التسمية بنجاح، والسلوك الانحرافي هو السلوك الذي أعطاه الناس هذا الاسم.(سامية محمد جابر،2007،ص163).

بناء على هذه الفقرة المقتبسة فإن مصدر الانحراف في نظر " بيكر " هو المجتمع وهو يقصد بذلك القواعد والظروف والصفات الفردية، وردود الفعل من قبل المجتمع الذي يعمل كفاصل بين السلوك المنحرف وغير المنحرف، وقد يكون كلا السلوكين متشابها، وقد لا يكون السلوك " المنحرف " موجودا أو حقيقيا، المهم هنا كما

يقول " بيكر" أن رد الفعل يؤمن بوجود الانحراف بمعنى أن رد الفعل المجتمعي هو الذي يخلق الانحراف. (عايد عواد الوريكات،2008،ص 195).

بالنظر لما سبق نكتشف أن مفهوم الانحراف الذي استخدمه " بيكر" ينم عن منظور جديد يدفع إلى التحول في عملية التحليل من التركيز على المجرم وسلوكاته إلى المجتمع وردود أفعاله والى العمليات الاجتماعية التي تقود إلى وصم الأفراد والتي يترتب عليها تغير نظرتهم إلى أنفسهم ونظرة الآخرين لهم.

خلاصة القول أن الانحراف الاجتماعي عند " بيكر " هو من صنع المجتمع.

يتضح من خلال التحليلات السابقة أن نظرية الوصم ترقى إلى مرتبة الإسهام في إثراء التراث النظري السوسيولوجي عموما وما ارتبط منه بموضوع الانحراف خصوصا نظرا لما أثارته من مناقشات حية، والتي دارت حول أفكار " الوصم الانحرافي" وما أشارت إليه من ضرورة الاهتمام بالطرف الآخر في عملية التفاعل بين المنحرفين وغير المنحرفين، مما أدى إلى انبثاق دراسات أجريت على فئات اجتماعية وجماعات متخصصة في اتخاذ القرار، وصنع القواعد والإشراف على تنفيذها.

لكن على الرغم من أهمية هذا الإسهام إلا أن نظرية الوصم لم تخل من جوانب النقص حيث انطلقت في بحثها من فرضية واحدة هي موقف الجماعة من السلوك أو رد فعلها تجاهه، في حين أن الفعل الموصوف بالجريمة أو الجناح لا يتضمن في ذاته ما يشكل خروجا على التقاليد والعادات التي ارتضتها الجماعة لنفسها، بل أنه في بعض الأحيان توجب أعراف الجماعة وتقاليدها ارتكاب بعض السلوكات مثل جرائم القتل دفاعا عن النفس والشرف والمال، عندها يصبح الحكم على السلوك بالسوية أو غير السوية أمرا نسبيا تتحكم فيه الظروف التي ارتكب في ظلها، فهو في ظل ظرف معين يعد السلوك جريمة، وفي ظل ظرف آخر لا يعد كذلك. وعندما يكون الأمر على هذه الصورة يصبح من الصعب بمكان القول بأن نظرية" الوصم أو ردود الفعل" قادرة على تقديم تفسير مقبول لعلة الجريمة والجناح.

وباختصار لقد اعتبرت هذه النظرية أن وصم المجتمع وردود أفعاله هي السبب في حدوث السلوك الانحرافي والإجرامي دون أن تبحث عن العوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي أدت إلى ارتكاب الفعل الانحرافي والإجرامي الذي يوصم على أثره الشخص بأنه مجرم أو جانح وهي بذلك تكون قد خالفت قواعد المنطق في التحليل فجعلت من النتيجة سببا لوقوع الفعل ضف إلى ذلك أنه من بين النقائص الملاحظة على نظرية الوصم أنها صعبة من حيث القياس الإجرائي وهذا ما جعل من إخضاعها للفحص مسألة صعبة أيضا.

خاتمة:

مما سبق عرضه من النظريات الاجتماعية المفسرة للسلوك الانحرافيوالإجرامي يمكن أن نستخلص النقاط الآتية:

1 – رفض أنصار هذا الاتجاه إرجاع الانحراف لعوامل ذاتية، أي متصلة بتركيبه الفرد الداخلية بيولوجية كانت أو نفسية لما بدى لهم فيها من قصور وعجز عن تفسير هذا السلوك.

2 – يتضح من خلال مسار أبحاث أنصار هذا الاتجاه أنه لم يعد هدفهم البحث عن أسباب الانحراف بقدر ما عنوا بالبحث عن عوامل ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع أي بدلوا اهتمامهم " التحليل" من الفرد إلى وحدة بحث أكبر هي المجتمع.

3- ركز المنتمون إلى هذا الاتجاه على عدة منظورات اجتماعية نذكر منها التفكك الاجتماعي، والمحاكاة، والمخالطة الفارقة، والوصم، وكل منها أثبتت الدراسات المعاصرة أهميتها في تفسير الانحراف.

4 – انتقدت النظريات المنتمية لهذا الاتجاه بأنها قصرت اهتمامها على متغيرات خارجية -اجتماعية - مهملة بذلك بقية الطروحات خاصة منها التي تقيم تفسيراتها للسلوك الانحرافي على المعطيات الداخلية خاصة النفسية منها.

المراجع:

- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم أبي منظور الأفريقي،(د.ت)،**لسان العرب**، المجلد 09، بيروت، لبنان، دار صادر.
- اليسوعي لويس معلوف، 1986،**المنجد في اللغة والأعلام**،ط27، بيروت، لبنان،دار المشرق.
- http //rafed.net. زهير الأعرجي، **الانحراف الاجتماعي وأساليب العلاج**.

- محمد طلعت عيسى، عبد العزيز فتح الباب، عدلي سليمان،(د.ت)،**الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين** ، القاهرة، مصر،مكتبة القاهرة الحديثة.
- Cohen.Albert.K.Deviant behavior,1977.international Encyclopedia, of the social seined., vol 3.4,Newyork.ed.David J sills the macmillioncompanyand the free press .
- حمد زكي بدوي،1986،**معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية**، القاهرة، دار الكتاب المصري.
- سامية محمد جابر، 1998،**الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي**،الاسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية.
- أنطوني غدنز ، كارين بيرد سال، 2005،**علم الاجتماع (مع مداخلات عربية)**. ترجمة فايز الصياغ، ، ط4، لبنان، مؤسسة ترجمان المنظمة العربية للترجمة.
- محمد عاطف غيث،1991،**المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي**، الإسكندرية، مصر،دار المعرفية الجامعية.
- دينكن ميتشل، 1981،**معجم علم الاجتماع**. ترجمة إحسان محمد حسن، ، بيروت، لبنان،دار الطليعة للطباعة والنشر.
- دوني سزابو وآخرون،1988،**المراهق والمجتمع - دراسة مقارنة-**. ترجمة الطاهر عيسى، الأزهر بوغنبوز، ، الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية.
- فريدريك معتوق،1995، معجم العلوم الاجتماعية، بيروت، لبنان،دار الفكر العربي.
- جليل وديع شكور،1998،**أمراض المجتمع**، بيروت، لبنان،الدار العربية للعلوم.
- سحر عبد الغني، 2007،**الأطفال وتعاطي المخدرات**، ط1، الاسكندرية، مصر،المكتبة المصرية.
- عبد الرحمن محمد أبو توتة، 1998،**علم الإجرام**، الإسكندرية، مصر،المكتب الجامعي الحديث.
- السيد رمضان، 2003،إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية.
- جليل وديع شكور، 1997،**العنف والجريمة**،ط1، بيروت، لبنان،الدار العربية للعلوم.
- عبد الرحمن محمد أبو توتة،2007،**الأحداث الجانحون- المفهوم ، العوامل، التدابير**، ط1، القاهرة/ مصر،دار الأحمدي للنشر.
- محمد سلامة محمد غباري،2005،**الدفاع الاجتماعي في مواجهة الجريمة والانحراف**. الإسكندرية، مصر،.دار المعرفة الجامعية.
- ميشال مان، 1994،**موسوعة العلوم الاجتماعية**. ترجمة عادل الهواري وآخرون، طرابلس، ليبيا،مكتبة الفلاح.
- معن خليل عمر، 1998،علم المشكلات الاجتماعية. ، ط1، عمان ، الأردن،دار الشروق للنشر و التوزيع.
- عبد الفتاح محمد دويدار، مايسة احمد النيال،2005،**الجرائم والجنايات من المنظور النفسي**، الإسكندرية، مصر،دار المعرفة الجامعية.
- فرج صالح الهريش، 1999،**علم الإجرام**، ط1، بنغازي، ليبيا،المكتبة الوطنية.
- عبد الرحمن بن سعد عبد الرحمن آل سعود، 1998،**الإجرام- دراسة تطبيقية و تقويمية-**، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان.
- آمال عبد الحميد و آخرون، 2000،**الانحراف والضبط الاجتماعي**، ط1، الإسكندرية، مصر،دار المعرفة الجامعية.
- سامية محمد جابر،2004،**سوسيولوجيا الانحراف**، الاسكندرية، مصر،دار المعرفة الجامعية.
- إبراهيم الطخيسي،1985،**دراسات في علم الاجتماع الجنائي**، الرياض، المملكة العربية السعودية،دار العلوم.
- عايد عواد الوريكات، 2008،**نظريات علم الجريمة**،ط2، عمان، الأردن،دار الشروق للنشر والتوزيع.
- صالح بن محمد آل رفيع،2003،**العودة إلى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية**،ط1،الرياض، المملكة العربية السعودية،أكاديمية نايف العربية للبحوث الأمنية ، مركز الدراسات والبحوث.
- سامية محمد جابر،2007،**الجريمة والقانون والمجتمع**،الإسكندرية (مصر)،.دار المعرفة الجامعية.